بيان بمناسبة الذكرى العاشرة للأزمة السورية السيد أكيرا إيندو، المنسق الخاص لسوريا، وزارة الخارجية اليابانية

1. تصادف الذكرى العاشرة للأزمة السورية في شهر آذار من هذا العام. وبالرغم من ذلك، لم يتم بعد التوصل إلى وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء سوريا، وبات الوضع الإنساني أكثر قسوة على نحو متزايد. علاوة على ذلك، لم تشهد العملية السياسية تقدماً بعد. وفي ظل هذه الظروف، يساور اليابان القلق إزاء الأوضاع، حيث نشهد ركوداً طويلاً وفقداناً للزخم إزاء تسوية الأزمة. ومن منظور تحقيق الاستقرار على المدى المتوسط والبعيد في الشرق الأوسط، لا يجوز التخلي عن الشعب السوري في ظل الظروف الراهنة غير المستقرة.

2. إن اليابان على يقين بأن السلام والاستقرار الدائمين في سوريا لا يمكن تحقيقهما بالسبل العسكرية ولا يمكن التوصل إليهما دون حل سياسي عبر تقدم العملية السياسية بما ينسجم مع قرار مجلس الأمن 2254. وبناءً على هذا اليقين، تأمل اليابان بشدة بتعجيل مناقشات اللجنة الدستورية وتقديمها المطرد. بالإضافة إلى ذلك، وبغية تحقيق الحل السياسي للأزمة السورية، لا بد أن تُعقد الانتخابات الرئاسية السورية المقبلة بمشاركة جميع السوريين، وبتفهم المجتمع الدولي. تلتزم اليابان بمواصلة جهودها الدبلوماسية بالتعاون الوثيق مع المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا غير بيدرسون والشركاء الدوليين.

3. وبالاستناد إلى سياسة الدعم اليابانية المتمثلة في تقديم المساعدات الإنسانية لجميع السوريين الذين يواجهون الصعوبات، قدمت اليابان دعماً بقيمة إجمالية تزيد على 2.9 مليار دولار أميركي منذ العام 2012 للمساعدات الطارئة والإنسانية في مجالات كالغذاء والماء والنظافة والصحة والتعليم. وعلاوة على ذلك، وفي ضوء تعدد الاحتياجات الإنسانية الناجمة عن الأزمة المطولة، والآثار الاجتماعية والاقتصادية لفايروس كورونا المستجد، قررت اليابان تقديم مساهمة جديدة تقارب قيمتها 200 مليون دولار أميركي كمساعدات إنسانية إضافية ومساعدات أخرى لسوريا ودول جوارها في عام 2021.

4. وفي الوقت عينه، تلتزم اليابان، كعضو مسؤول في المجتمع الدولي، بالمساهمة في إعادة إعمار سوريا عندما تحقق العملية السياسية تقدماً بما ينسجم مع قرار مجلس الأمن 2254. ومع الحفاظ على موقفها هذا، تواصل اليابان العمل عن كثب مع المجتمع الدولي والأمم المتحدة بغية تسوية الأزمة السورية عبر التنفيذ الفاعل للدعم الإنساني المطلوب والجهود للدفع بالعملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة إلى الأمام.